

## كلمة ونص

### الزيتون إلى أين..؟

محمود الصالح

كانت زراعة الزيتون وما زالت من الزراعات الاقتصادية المهمة في سورية وقد احتلت سورية المرتبة الرابعة عالمياً والثانية عربياً في زراعة وإنتاج الزيتون وزيتته خلال العقدين الماضيين، وقد جاءت هذه النتائج بسبب اهتمام الدولة بزراعة أشجار الزيتون من خلال تشجيع مشاريع التشجير المشر وخصوصاً في المناطق الجبلية التي لا يمكن الاستفادة منها في زراعة المحاصيل الزراعية التي تحتاج إلى أراض ذات تربة عميقة إضافة إلى ما تقدمه الدولة من قروض وغراس لمشاريع التشجير، حتى وصلت إلى ما يزيد على مئة مليون شجرة زيتون موزعة في جميع أنحاء البلاد وتنتج ما يزيد على مليون وربع المليون طن من ثمار الزيتون قبل الأزمة واليوم يبدو أنها تراجعت إلى النصف لأسباب متعددة منها ترك ملايين الأشجار من دون رعاية بسبب هجرة الفلاحين وانقطاع الطرق في كثير من المناطق بسبب الأعمال الإرهابية. هذه المؤشرات الجديدة توحى بمستقبل خطير ينتظر شجرة الزيتون في بلادنا وقد ترجم ذلك من خلال الارتفاع الجنوبي لأسعار زيت الزيتون من ٢٥٠٠ ليرة لصفحة الزيت عام ٢٠١٠ إلى ١٨ ألف ل.س هذا العام وكذلك ارتفاع أسعار ثمار الزيتون الذي يستخدم للمائدة، هذه الوقائع يفترض أن تستنهض هم الجهات المعنية لوضع إستراتيجية عاجلة لمعالجة هذا الوضع حتى لا نخسر المزيد من ثروتنا الوطنية ولا يجوز أن نخسر أكثر من نصف مليون عائلة مصدر رزقها وتتحول إلى أيد عاطلة من العمل بسبب فقدانها لمصدر رزقها، هذه دعوة توجهها إلى الجهات المعنية في وزارة الزراعة لمعالجة الوضع قبل فوات الأوان.



## اختلاس وهدر مال عام يقدر بـ ٩٠ مليون ل.س

# توقيف مدير تربية درعا على خلفية قضية الفساد

## مخالفات مالية وقانونية واختلاسات بالملايين



المنطقة التعليمية والخاصة بكل من الشجرة والبيادوة والمزيريب، وتم إحصاؤها وإحصاء المبالغ المصروفة وكذلك المبالغ غير المسلمة لمستحقها وتلك غير الموردة للمالية كأمانات والمبالغ المكررة أو امر صرفها والمكررة سدات استحقاقها ومفتشو التدقيق في الجهاز ما زالوا يقومون بتدقيق بقية أعمال المعتمدين في مديرية التربية للعام الجاري ٢٠١٥ وبعد إنجاز عملية التدقيق سيتم إحالة المخالفات المالية والقانونية والمبالغ المختلسة إلى التحقيق والمباشرة بها فوراً بجرم الاختلاس والإهمال أو هدر المال العام أو غيرها حسب كل حالة، علماً أن المبالغ التي هي قيد الشبهة والتحقق أكثر من ٩٠ مليون ليرة سورية.

درعا - الوطن استكمالاً لموضوع فساد تربية درعا علمت «الوطن» من بعض المصادر المطلعة أن مدير التربية موقوف منذ عدة أيام على خلفية القضية، وأن الجهاز المركزي للرقابة المالية أنجز التقرير المتعلق بها وهو قيد الاعتماد حالياً، ووضع المقترحات المناسبة وفقاً للمخالفات المالية والقانونية المرتكبة والمتضمنة عقوبات مسلكية وإنهاء تكليف وإحالة للقضاء المختص بحق المتورطين بعملية الاختلاس كل حسب إدانته، حيث جرى العمل من الجهاز المركزي وبلدة قاربت الشهر ونصف الشهر، تعامل خلالها الجهاز مع وثائق يفوق عددها ٢٤٠٠ وثيقة منها سدات الاستحقاق التي جلبت من مدارس

## بين الحلقي والمهندسين .. إعادة تدوير النفايات الناجمة عن هدم المباني

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء د. وائل الحلقي أن المنظمات الشعبية والنقابات المهنية شريك حقيقي في رسم السياسات الاقتصادية والخدمية والتنمية وتعزيز صمود الاقتصاد والدولة السورية. جاء ذلك خلال لقائه أعضاء المكتب التنفيذي لنقابة المهندسين برئاسة نقيب المهندسين غياث قطيبي أمس.

وأضاف: إن النقابات المهنية والمنظمات الشعبية يقع على عاتقها مهام وطنية كبرى في هذه المرحلة التي تمر بها البلاد والمتعلقة بأهمية تعزيز تواصلها مع قواعدها وجماعيتها لتعزيز اللحمة الوطنية وحشد طاقات الوطن لمواجهة الإرهاب التكفيري والمساهمة في تحسين المجتمع والأجيال الشابة في وجه هذا الفكر الإرهابي التكفيري الهدام والمجرم إضافة إلى أهمية تعزيز دورها التنموي والخدمي والاجتماعي والإنساني.

وأشار الحلقي إلى أهمية الارتقاء بمهنة الهندسة والاهتمام بالمهندس السوري وتنمية قدراته وتطويرها وخاصة أن مرحلة البناء والإعمار تقضي وجوداً فاعلاً للمهندسين والتقنيين والفنيين منها بالدور الوطني للمهندسين من خلال انتشارهم الأفقي بين كل شرائح المجتمع وعدمهم الكبير ووجودهم في مختلف مفاصل العمل الحكومي وضمنه البرلمان ودورهم في تفعيل المواطنة والمساهمة في عمليات المساهلة الوطنية وأهمية تهيئة المهندسين لمرحلة إعادة الإعمار بالقطاع العام أو الخاص وتفعيل مساهماتهم المادية أو العينية في التشييد السريع والبناء من خلال مشاريع مستقبلية تنجز بإطار زمني معين وترقد مسيرة العمل الحكومي وتعزز الاقتصاد الوطني.

بدورهم عبر أعضاء الوفد عن تقديرهم للجهود الحكومية في دعم صمود الشعب السوري والاقتصاد الوطني والاهتمام بتفعيل دور المهندسين التقني والجماعي وتطوير مهنة الهندسة مؤكداً إصرارهم على المساهمة في إعادة بناء سورية وتقديم كل جهودهم وخبراتهم في هذا المجال.

وتناول الحديث الجهود الكبيرة من النقابة لتطوير أداء المهندس السوري وخاصة البرنامج الوطني لإعادة تأهيل الكوادر الهندسية والأليات المعتمدة لإعادة تدوير النفايات الناجمة عن هدم المباني والاستفادة منها.

## انتهى الفصل الأول من فساد المال في تربية الحسكة

# الرقم تجاوز الـ ٤٤ مليون ليرة سورية فقط.. والحب لا يزال على الجرار

عنه تفاصيل مشاهد الفصل الأول من تداعيات الفساد المالي في تربية الحسكة.

**القادم الجديد**

في الحديث عن القادم الجديد، وعن تفاصيل الفصل الثاني منه، يبدو أن حبيل الاختلاس والتزوير لا يزال مربوطاً بجرار المسألة والبحث التحري لتقصي الحقائق والحصول على مصداقيتها من بين سطور عام ٢٠١٣ أيضاً، لاستخراج أوامر الصرف المرتبطة بمعتمدي المعلمين الوكلاء من أريشيف مديرية المالية، ثم استحضار جداول الاستحقاق الخاصة بهم، والحصول على القرارات المالية من المحافظة أو من الجمعيات التربوية، لتخضع للتدقيق والمطابقة بين بعضها البعض لعزل الخطط الأبيض من الأسود عبر عمل اللجنة التربوية التي تستعمل بإشراف ممثل قطاع مديرية التربية للجهات المركزية للرقابة المالية مصطلحي على الله الشيخ علي، وعمل اللجنة المركزية المشكلة على مستوى المحافظة من محافظ الحسكة اللتين بإشراف باعماهما.

ولا نعلم إن كانت الحالة مقصودة (وثامة العينين) على فساد، أم إنها حالة اعتيادية عابرة مثلها كمثل باقي الحالات التي سنأتي على ذكرها في مؤسستنا التربوية، باعتباره هو من يقوم بتنظيم جداول الاستحقاق، ثم يعمل على تزوير قرار تعيين المعلمين الوكلاء المعتمد من لجنة المجمع التربوي الثلاثية والمؤلفة من (مندوب التعليم الإلزامي + الموجه التربوي + رئيس المجمع التربوي) الذي سيعتمد لاحقاً من دائرة التعليم الأساسي، ويوقع في نهايته من محاسب الإدارة ومن مديرية التربية في محافظ الحسكة، ليعود القرار في النهاية إليه ويكون ساري المفعول قبل أن يقوم بتزويره، بعد إضافة مدة زمنية أطول عن المدة الحقيقية التي كانت مدونة في البداية لأيام دوام المعلمين الوكلاء، ومن ثم هذا يترتب عليه زيادة في كتلة الصرف المالي التي سيقبض المعلم الوكيل منها مستحقها الطبيعي، ويقسم المخطط والشاطب فائض المبالغ مع المعتمدين، وهذا ما كان يحصل على مدار أيام العام الماضي بأحكام وقسم من أيام العام الجاري، وهذا ما أسفرت

فرع الجهاز المركزي للرقابة المالية بالحسكة، والبالغ رقم كل واحد منهم منفرداً، مليونين و٤٥٠ ألف ليرة سورية لأول، ومليوناً و٤٣٠ ألف ليرة سورية عن الثاني، و٥٨٨ ألف ليرة سورية للثالث، ليكون حجم المبلغ المسترد لخزينة الدولة ٧ ملايين و٦٩٨ ألف ليرة سورية من أصل إجمالي مبلغ الـ ٤٤ مليوناً (وكسور). وليذهب مع الريح مبلغ الـ ٣٣ مليوناً و٨٤٠ ألفاً و٣٥٦ ليرة سورية إلى خارج البلاد مع المخطط والشاطب والمعتد الأول.

**أسئلة وأجوبة**

والسؤال - بل الأسئلة: كيف تم إعداد السيراريو والحبكة والإخراج للميزنة. لتتابع إذا الأجوبة معها وفي سياقها. في البداية كان المخطط والشاطب (ع.خ)، يعمل بصفة مستخدم في دائرة الإحصاء والتخطيط الرسمية، ثم عدل وضعه الوظيفي مع الأيام ليصبح منتظماً وشاطباً لـ ٦ معتمداً في مديرية التربية بالحسكة، نعم لـ ٦ معتمداً مالياً لجميع الجمعيات التربوية بالحسكة وتلك هي المغارة،

المواقع في الريف الشمالي الغربي، والجنوبي الشرقي، والجنوبي من مدينة الحسكة ليصل حجم الرقم المالي المسروق إلى ٤١ مليوناً و٥٣٨ ألفاً و٣٥٦ ليرة سورية خلال عام ٢٠١٤ وقسم من عام ٢٠١٥، قبل أن يسدد البطل الأول (إ.ح) مبلغ ٣ ملايين و٢٦٩ ألف ليرة سورية، أي أكثر من المبلغ المدان به البالغ ٣ ملايين و٢٣٠ ألف ليرة سورية أي بـ ٣٩٤ ألف ليرة سورية، ليقوم برده إلى صندوق خزينة الدولة من تلقاء نفسه، بعد أن بلغ رؤساءه في الدائرة المالية يومها، وقيل أن يغادر البلاد مهاجراً مع المخطط والشاطب (ع.خ)، لأنه اعتقد بأن هناك خطأ في صرف مبلغ الاعتماد العائلي له بصفته معتمداً من مديرية المالية مستنداً في ذلك إلى ما يتضمنه أمر الصرف المرفق معه، ليتناوب بعد ذلك الأبطال الثلاثة المتناورين عن الأنظار اليوم: (م.ج) الذي مارس الدور نفسه الذي لعبه المعتد الأول، والمعتد (ك.ع) و(ج.ح) (ع.م) بطريقة جداول الرواتب المكررة وتعتبر روايتي الوكلاء في مناطق ونواحي رأس العين، والهلول، وأبو راسين، ومركدة المترازمة

تباعاً واستكمالاً لما تناولته «الوطن» في أعدادها الماضية، التي انقردت وحدها بتسليط الضوء على مهزلة السرعة والتزوير والاختلاس المالي الذي دارت رحاه في مديرية التربية بالحسكة، وخلصت نتائجها وأحداثها هزة عالية الشدة ومن العيار الثقيل لم تقصع عن نتائجها بشكل واضح بعد على الواقع الإداري ومنعكساته على المؤسسة التربوية.

**أدوار جديدة**

بعد أن انتهت مشاهد الفصل الأول مما سبق، وهو الذي تناوب على لعب أدوار البطولة فيه المخطط والشاطب (ع.خ) باعتباره الخصم والحكم في آن معاً بمفرده ولوحده، ومعه أربعة معتمدين تقاسموه معه الغنائم (الحرام) وشارطوه دور الشراكة فيه (إ.ح) (ع.م) (ع.ك) (ع.ج)، وهم معتمدو روايتي الوكلاء في مناطق ونواحي رأس العين، والهلول، وأبو راسين، ومركدة المترازمة

## الموظف الذي يعتدي على الحراج يطرد من عمله

الحراجية، وبعض ضعاف النفوس من المخالفين يستغلون الوضع الحالي للبلد باستثمار الحراج تحت مسوغات لا أساس لها وغير مقبولة، لكن العقبات ستطول الموجهة بها حتى ولو كانت ١٠٠ كغ فقط، ما لم تكن الحموله مرفقة بمهمة أو موافقة من مديرية الزراعة، وأي عنصر متواطئ من الحراج ستم محاكمته في موقعه، ولا يستثنى من ذلك الموظفون فهم في بعض الحالات أخطر من غيرهم، فالوظائف التي ضبط العمل أخطر من يعملون على التعدي بلقطع الجائر للأشجار للتجار بها بقصد التحطيط والتفجيم، حيث أصبح هناك استفحال بالتعدي على الغابات، ومؤخراً ازدادت الهجمة عن السابق، حتى باتت ظاهرة التعدي هي قضاء على الثروة

السيارة المخالفة بتحصيلها الحطب وما شابه، ومصادرتها على الحواجز وتسليمها إلى أية وحدة عسكرية أي كان نوع السيارة: تكسي، بيك أب، جرار، ومهما كانت الكميات الموجودة بها حتى ولو كانت ١٠٠ كغ فقط، ما لم تكن الحموله مرفقة بمهمة أو موافقة من مديرية الزراعة، وأي عنصر متواطئ من الحراج ستم محاكمته في موقعه، ولا يستثنى من ذلك الموظفون فهم في بعض الحالات أخطر من غيرهم، فالوظائف التي ضبط العمل أخطر من يعملون على التعدي بلقطع الجائر للأشجار للتجار بها بقصد التحطيط والتفجيم، حيث أصبح هناك استفحال بالتعدي على الغابات، ومؤخراً ازدادت الهجمة عن السابق، حتى باتت ظاهرة التعدي هي قضاء على الثروة

اللاذقية - نهى شيخ سليمان بهدف الحفاظ على بقايا غاباتها التي رغم قلتها ما زالت تشكل مصدراً شهيماً للكثير من المرتزقة الذين يعتمدونها منبعاً لدخل إضافي جيد لا يتكلم سوى التعدي على أملاك عامة، دعا محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم جميع الجهات المعنية في المحافظة التي يمكن أن تساهم في عملية ضبط العمليات الجائرة على الغابات أو الحد منها ما أمكن للحفاظ على الثروة الحراجية، وأكد خلال الاجتماع أن العقوبات ستطول كل من تسول نفسه التعدي على الغابات والأملاك العامة أي كان نوعها سواء تحطيط أو مقالع وغيرها، لافتاً أن لا أحد أي كان سيكون محمياً من العقوبة، متخذاً إجراءات مشددة لقمع ظاهرة التعدي على الغابات في محافظة اللاذقية، أهمها توقيف المخالف، وحجز

## مطاعم بردي على موعد مع رفع الأسعار بعد رفع بدل الإشغال



الربع الواحد بـ ٣٥ ل.س يومياً وفق رأي لجان التقدير والإدارة. مضافاً إن هذا الجدل منصف للمحافظة وللشغلين وفق الأسعار الراجحة اليوم والتي يجب أن تكون أعلى من ذلك ولكن حرصاً من محافظة دمشق على الحفاظ على شعبية هذه المتنزها فقد تم تحديد بدل النقدي للإشغال ضمن الحدود الدنيا، علماً أن أضعاف ما كانت عليه سابقاً وقبل صدور قرار المكتب التنفيذي القاضي برفع تحديد بدل الإشغال، وما إثارة الموضوع حالياً رغم مضي أكثر من عام على صدوره إلا لتبرير من أصحاب الإشغالات لرفع الأسعار التي قاموا بها سابقاً وتمهيد لرفع الأسعار لاحقاً. وأشار سرور في معرض حديثه إلى أنه تم خفض حصة المحافظة من بعض الإيرادات التي كانت تجبي لمصلحة الموازنة المستقلة للمحافظة مثل حصة المحافظة في ضريبة تذاكر الطيران داخل القطر وخارجه استناداً لأحكام المرسوم ١١ لعام ٢٠١٥ لأن هذا المرسوم منع إضافة أي إيراد على ضريبة الإنفاق الاستهلاكي.

أكد المحامي فيصل سرور عضو المكتب التنفيذي عن قطاع التخطيط والإحصاء والبرامج والموازنة في محافظة دمشق أنه حرصاً من المحافظة على تحصيل الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الخدمية للوطنين، وبعد قيام أصحاب شاغلي المتنزها والمطاعم والمقاهي واستناداً على حرم نهر بردى والمنطقة البرية برفع بدلات خدماتهم للمواطنين واستناداً إلى قرار المحافظة رقم ١٧٠٩/٢٠١٤ تاريخ ٢٠١٣/٣/١٤ المتضمن تشكيل لجنة لجرد جميع المخالفات والتعديت الواقعة على حرم نهر بردى ولاسيما المتنزها والمقاهي والمطاعم نظراً لاتساع ظاهرة الإشغالات المخالفة على الأملاك العامة واستناداً لأحكام القانون المالي رقم ١٩٩٤ القاضي بتعديل بدل إشغال الأملاك العامة من ١٠ ل.س إلى ٢٠٠ ل.س. فقد حددتها المكاتب التنفيذية لمجلس المحافظات، فقد ارتأى المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق بجلسته رقم تاريخ ٢٠١٤/٧/٢٢ تحديد بدل الإشغال للمتر